

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٧ ذو القعدة سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ كانون اول سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٥٢٦

الفهرس

صفحة	مجلس الامة
١٩٠٩	لظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٤ لظام معدل لنظام بلدية الكرك
١٩١١	لظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٤ لظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك
١٩١١	البروتوكول رقم (٣) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية
١٩١٢	قرارات رقم ١٨-٢٠ لسنة ١٩٧٤ صادرة عن السديوان الخاص بتفسير القوانين
١٩٢١	التعريفات الجمركية
١٩٢٦	

طبعة القوائم الثانية للامانة

كل من اشعل

مجلس الأمة

نحو الحسين الفهدى ملك المملكة العراقية الهاشمية

بمقتضى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٣٤ من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

- ١ - بحل مجلس الاميان اعتبارا من تاريخ ١١/٢٣/١٩٧٤ .
٢ - بحل مجلس النواب اعتبارا من تاريخ ١١/٢٣/١٩٧٤ .

. 1974/11/23

وزير الداخلية
احمد عبد الكريم الطراولة

احیٰ بن برطلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

نحس الحسن بن طهول نائب جمهورية الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٤ .
نأمر بوضع النظامين التاليين :-

- ١ - نظام معدل لنظام بلدية الكرك لسنة ١٩٧٤ ؛

. 1978/10/22

الحسين بن قطلان

وزير الداخلية للشؤون
 البلدية والقروية
 فؤاد عاتقش

وزير الثقافة والإعلام ووزير دولة
 للشؤون الخارجية
 عدنان أبو عودة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
 وزير الانشاء والتعمير
 صبحي أمين عمرو

وزير الاشغال العمامة	وزير السياحة	وزير العدل ووزير	وزير
ووزير المالية بالوكالة	والآثار	التربية والتعليم بالوكالة	الاقتصاد الوطني
احمد الشويكي	. . .	سلم مساعده	عمر النابلسي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني	وزير المواصلات عيسى الدين الحسيني	وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة	وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير النقل ...
---	---	--	--------------------------------	----------------------

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير
الزراعة	دولة لشؤون الارض المحطة بالوكالة	والقضايا الاسلامية	التامين
...	مروان دودين	عبد العزيز الخطاط	صادق الشرع

نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام بلدية الكرك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية الكرك لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة « ١٠٧ » من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

- ١ - تستوفي البلدية مبلغ مائة فلس ثمنا لكل متر مكعب من الماء المستهلكة شريطة ان لا تقل المقطوعة عن (٦٠٠) فلس لكل دورة .
- ٢ - تكون مدة الدورة شهران .

نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة « ١٨ » من النظام الاصلي بالغاء ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي :

- أ - ٥٠ فلسا عن كل كيلوات من ١ - ٥٠ .
- ب - ٣٠ فلسا عن كل كيلوات من ٥٠ فما فوق :
- ج - يكون الحد الادنى لاثمان مقطوعة الكهرباء بالنسبة لكل مشترك (٦٠٠) فلسا شهريا ولو نقص الاستهلاك عن ذلك وتستوفي قيمة المقطوعة شهريا :
- د - ٥٠٠ فلسا اجرة وصل التيار .
- هـ - ٥٠ فلسا اجرة قراءة العداد شهريا .

البروتوكول رقم (٣)

الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين

جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية

في ١٤/٩/٦٧ والمعدل للبروتوكول رقم (٢) المبرم في ٢٩/٨/١٩٧٠

استنادا لاحكام المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية في ١٤/٩/١٩٦٧ وتنفيذا لاحكام قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . فقد اجتمعت خلال الفترة الواقعة بين ٢٦/١٠/١٩٧٤ و ٣١/١٠/١٩٧٤ اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار اليها اعلاه في عمان وبعد تدارسها لتطور العلاقات التجارية بين البلدين واقتناعا منها بضرورة زيادة هذه العلاقات حجما ونوعا واسلوب حل فقد تم الاتفاق على ما يلي : -

المادة الاولى

اتفق الطرفان على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بحيث لا يقل عن تسعة ملايين جنيه استرليني بواقع اربعة ملايين ونصف لكل جانب سنويا .

المادة الثانية

أ - تعفى المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المفروضة على الصادرات والواردات :

ب - اما بالنسبة للتبني الخام ومصنوعاته فتطبق بشأنها احكام الفقرة (٢) من المادة الرابعة من البروتوكول رقم (٢) المبرم بين البلدين بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٠ .

المادة الثالثة

تلقى جداول السلع الملحقة بالبروتوكول رقم (٢) ويستعاض عنها بالجدول الملحق بهذا البروتوكول .

يتضمن الجدول رقم (١) السلع الاردنية التي تصدر الى جمهورية مصر العربية .

يتضمن الجدول رقم (٢) السلع المصرية التي تصدر الى المملكة الاردنية الهاشمية .

يتضمن الجدول رقم (٣) السلع المخصصة للمركز التجاري الاردني في القاهرة .

يتضمن الجدول رقم (٤) السلع المخصصة للمركز التجاري المصري في عمان .

المادة الرابعة

أ - يصدر الجانب الاردني اجازات استيراد للسلع المبينة في الجدولين (٢ ، ٤) والمبالغ المبينة ازاء كل سلعة كما يصدر الجانب المصري اجازات استيراد للسلع المبينة في الجدولين (١ ، ٣) والمبالغ المبينة ازاء كل سلعة وذلك في اطار القوانين والنظم المعمول بها في كلا الدولتين .

كلد من العمل

ب - لا يحول مسأورد في الفقرة (أ) احلاه دون تبادل سلع وطنية اخرى بين البلدين غير المدرجة في الجداول المذكورة وكذلك زيادة حجم التبادل بينهما من القيم المذكورة ازاء كل سلعة . واحلال سلعة مكان اخرى في الجداول اذا لم يكن لدى احد الطرفين ما يحول دون ذلك .

المادة الخامسة

اقتناعاً من الجانبين بضرورة تدعيم اسس المراكز التجارية لتصبح واجهة ومقراً لتعريف المواطنين في كل من البلدين بمنتجات البلد الآخر فقد اتفقا على تطبيق الاسس التالية والعمل على تنفيذها .

١ - يخصص مبلغ (٢٠٠) الف جنيه استرليني سنوياً من جملة قيمة صادرات كل دولة الى الدولة الاخرى لاستيراد سلع ومنتجات خاصة بمركزه التجاري وفق ما جاء بالقائمتين (٣ ، ٤) للمحقتين بهذا البروتوكول .

٢ - يمارس كل مركز تجاري اعماله بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها في الدولة المقام فيها .

٣ - أ - تباع كافة السلع المخصصة للمركز التجاري الاردني بالقاهرة لمؤسسات القطاع العام مقابل نسبة ربح تعادل ٧٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سي. آند. اف.) .

ب - تعرض كافة السلع المخصصة للمركز التجاري المصري بعمان على وزارتي الاقتصاد الوطني والقانون ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية لبدء الرأي في شراؤها خلال خمسة عشر يوماً مقابل نسبة ربح تعادل ٧٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سي. آند. اف.) وفي حالة عدم الرغبة في الشراء يحق للمركز التصرف ببيعها في السوق الاردني :

٤ - يكون استيراد المركز التجاري الاردني بالقاهرة عن طريق إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة للسلع التي سترد لحساب المركز التجاري الاردني وذلك طبقاً لنظام الاستيراد المعمول به في جمهورية مصر العربية .

٥ - أ - تحدد اسعار السلع المباعة من قبل المركز التجاري الاردني بالقاهرة وفقاً للانظمة المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

ب - تحدد اسعار السلع المباعة من قبل المركز التجاري المصري بعمان بمعرفة وزارة القون في المملكة الاردنية الهاشمية في اطار القوانين والنظم المتبعة في هذا الشأن .

٦ - أ - تودع اثمان السلع المباعة على اساس القيمة (سي. آند. اف.) في كل من المركزين بالحساب الخاص لدى البنك المركزي المعني :

ب - يتم تحويل الارباح الصافية التي يحققها المركزان التجاريان في كلا البلدين عتسبة على اساس نسبة لا تزيد عن (٧٪) من قيمة السلع المستوردة سنوياً (سي. آند. اف.) القاهرة او عمان لكلا المركزين في بلديهما بحيث لا يتجاوز المبلغ المحول صافي الارباح المحققة سنوياً وتقدم المستندات المؤيدة لذلك .

٧ - يخضع كل مركز للضرائب المستحقة في البلد الذي يعمل فيه مع مراعاة منع ازدواج للضرائب .

٨ - تضع السلطات المختصة في كلا البلدين الانظمة والتعاينات اللازمة لادارة المركز الخاص بها .

المادة السادسة

اتفق الطرفان على تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة في كل من البلدين زيادة في التعريف بمنتجاتهما .

المادة السابعة

تنفيذاً لاحكام المادة (١٤) من الاتفاقية المعقودة بين البلدين في ١٩٦٧/٩/١٤ اتفق الطرفان على ضرورة اجتماع اللجنة المشار اليها في المادة المذكورة مرة واحدة في السنة على الاقل في عمان والقاهرة بالتناوب لمابعة تنفيذ هذا البروتوكول وتلليل ما قد يعترض تنفيذه من عقبات :

المادة الثامنة

أ - يحل هذا البروتوكول محل البروتوكول رقم (٢) الموقع في ١٩٧٠/٨/٢٩ ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤ .

ب - يعمل بهذا البروتوكول مؤقتاً من تاريخ ١٩٧٤/١١/١ وحتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقاً للنظم الدستورية السارية في كل من البلدين ويجدد بعد ذلك تلقائياً سنة بعد أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في اثناء العمل به قبل ثلاثة أشهر على الاقل من انقضاء كل سنة .

وايثباتاً لما تقدم وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة نيابة عن حكومتهما :

حرر في عمان يوم الخميس المصادف ١٦ شوال ١٣٩٤ هجرية الموافق ١٠/١٠/١٩٧٤ ميلادية :

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عمود عبد الحميد شلي

وكيل وزارة التجارة لشؤون

التجارت التجاري

رئيس الوفد المصري

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور هاشم الدباس

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

رئيس الوفد الاردني

قائمة رقم (١)

بالصادرات الاردنية الى جمهورية مصر العربية

الصنف	القيمة بالآلاف الجنيهات الاسترلينية
١ - أقمشة صوفية وتركيبية	٧٠٠
٢ - منتجات حيوانية	
أ - جلود خام ومذبوغة	٧٥٠
ب - صوف خام	٥٠٠
٣ - علب البطاريات السائلة وفواصلها ولوازمها	٣٥٠
٤ - رصاص قوالب وانثيموني	٦٥٠
٥ - الادوية والمستحضرات الطبية	٥٠
٦ - التبوغ الخام	١٥٠
٧ - اكياس بولي اثيلين لتعبئة الاسمدة	١٠٠
٨ - الورق الكرافت والكرتون المضلع	٢٠٠
٩ - دفاتر مدرسية	٥٠
١٠ - خرقة حديد ورصاص ونحاس	٣٠٠
١١ - سلع متنوعة	٥٠٠
دفاتر ورق السجائر	
حرامات وبطانيات	
لوازم خياطين	
بطاريات جافة	
مواسير بلاستيك كهربائية	
مواد عازلة (بولسترين)	
أسيخ لحام	
مطاط مجدد	
اسطوانات البوتاجاز	
سلع أخرى متنوعة	
١٢ - حصة المركز التجاري الاردني بالقاهرة	٢٠٠

المجموع

٤٥٠٠

قائمة رقم (٢)

بالصادرات المصرية الى المملكة الاردنية الهاشمية

الصنف	القيمة بالآلاف الجنيهات الاسترلينية
١ - ارز ٩٥٠٠ طن	٥٠٠
٢ - منتجات زراعية أخرى	
بطاطس	
بصل وثوم طازج وجفف	
فول سوداني	
بلدور وثقاوي زراعية	١٠٠
٣ - غزل قطن	٣٥٠
٤ - أقمشة قطنية	٣٥٠
٥ - مصنوعات هندسية وكهربائية	
عربات سكك حديدية (بضاعة وركاب)	
تيل فرامل (فيريريك)	
بايات (زمبركات وريش) للسكك الحديدية والسيارات	
اسطوانات ديريلاج (اسطوانات جير)	
محولات كهربائية	
محركات ديزل	
كابلات معزولة بالبلاستيك	
سلاسل وجنازير من صلب	
مراجيل بخارية وواعية ضغط	
آلات ورش (مخارط ومثاقب وفرايز)	
مواسير ولوازمها	٢٠٠
٦ - منتجات تعدينية وحرارية	
اسمنت ابيض	
طوب حراري ومونة حرارية	
كريستال	٣٠٠
٧ - اثاث خشبي	٥٠
٨ - ادوية ومستحضرات طبية	٣٥٠
٩ - سلع متنوعة	
لوازم معارية ، عدد يدوية ، عطور ومستحضرات تجميل ،	
ديناميت جيلاتيني وقيل امان وتفجير ، ألعاب نارية ،	
اثير طبي ، خرطوش صيد ، اشارات مرور ضوئية ،	
ادوات مائدة ، مصنوعات زجاجية ، مساطر حاسبة ،	
هوائي تلفزيون ، ادوات منزلية ، خزفيات وفاسات ،	
خضار وفواكه وعصير معلبة ومجمدة ، سلع أخرى .	
١٠ - حصة المركز التجاري المصري في عمان	

قائمة رقم (٣)

بالسلع المخصصة للمركز التجاري الاردني بالقاهرة

صنف البضاعة	القيمة بالجنيه الاسترليني
١ - اقمشة الصوفية والتركيية	٥٠٠٠
٢ - الالبسة الجاهزة داخلية وخارجية	١٥٠٠٠
٣ - الادوية والمستحضرات الطبية	١٠٠٠٠
٤ - السجائر	٢٥٠٠٠
٥ - دفاتر ورق السجائر	٥٠٠٠
٦ - الحرامات والبطانيات	٧٠٠٠
٧ - مصنوعات التريكو	٢٥٠٠٠
٨ - لوازم خياطين	٤٠٠٠
٩ - الورق الصحي وورق المائدة والمناديل من ورق	١٠٠٠٠
١٠ - رولات الآلات الحاسبة من ورق	٢٠٠٠
١١ - بطاريات جافة	٥٠٠٠
١٢ - الاحذية الجلدية والبلاستيكية والمطاطية والكتانية	١٠٠٠٠
١٣ - الحقائب والجزادين (شتط نسائية) الجلدية والبلاستيكية	٥٠٠٠
١٤ - سلك الجلي	٣٠٠٠
١٥ - براغي (مسامير قلاووظ) ومسامير واسلاك	٢٠٠٠
١٦ - مساحيق تنظيف	٢٠٠٠
١٧ - صابون نابلي وتواليت وغسيل	٤٠٠٠
١٨ - معاجين حلاقة واسنان	٥٠٠٠
١٩ - فلاجسات	٥٠٠٠
٢٠ - مواقد بوتغاز بفرن ومسطحة مع اسطواناتها	٢٠٠٠٠
٢١ - علكة (لبنان)	٥٠٠٠
٢٢ - عطور ومواد تجميل وشامبو	٥٠٠٠
٢٣ - جبلي وكاسترد ويكنج باودر	٢٠٠٠
٢٤ - شوكولاته وبسكوت	٥٠٠٠
٢٥ - جسوارب	٧٠٠٠
٢٦ - مغلفات رسائل (مظاريق ورقية)	٥٠٠٠
٢٧ - معكرونة وشعيرية	١٠٠٠
٢٨ - فراشي متنوعة (فرش)	١٠٠٠
المجموع	٢٠٠,٠٠٠

قائمة رقم (٤)

بالسلع المخصصة للمركز التجاري المصري بعمان

الصنف	القيمة بالجنيه الاسترليني
١ - اقمشة صوفية	٥٠٠٠
٢ - اقمشة قطنية ونوفوتيات	١٣٠٠٠
٣ - مصنوعات تريكو	٢٥٠٠٠
٤ - فوط ويشاكير	٥٠٠٠
٥ - ملابس جاهزة داخلية وخارجية	٢٠٠٠٠
٦ - بسكوت وشوكولاته وحلوى	١٠٠٠٠
٧ - ادوات مائدة من صلب وميلامين وصاج مطلي بالمينا	٥٠٠٠
٨ - سجاد وكليم (بسط)	١٥٠٠٠
٩ - مصنوعات جلدية (احذية وحقائب وغيرها)	١٢٠٠٠
١٠ - تحف وثرينات	٥٠٠٠
١١ - سجائر	٢٥٠٠٠
١٢ - مساطر حاصية	١٠٠٠
١٣ - لوازم معيارية	٣٠٠٠
١٤ - خضار وفواكه وعصير معلية	٥٠٠٠
١٥ - عطور ومستحضرات تجميل	٣٠٠٠
١٦ - اقمشة ستائر وبياضات	٥٠٠٠
١٧ - منتجات خان الخليلي	٥٠٠٠
١٨ - شارب نظارات	٣٠٠٠٠
١٩ - ادوية ومستحضرات طبية	١٠٠٠٠
٢٠ - ثلاثيات	١٥٠٠٠
٢١ - اجهزة تلفزيون	١٠٠٠٠
المجموع	٢٠٠,٠٠٠

كل من اشهر

السيد محمود عبد الحميد شلبي رئيس وفد جمهورية مصر العربية .

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة الى المباحثات الاقتصادية التي جرت بين وفدي البلدين والتي انتهت اليوم الى ابرام البروتوكول رقم (٣) التجاري ، ورغبة في تسهيل اداء المدفوعات الخاصة بالسلع المصدرة من كل بلد الى البلد الآخر ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

- ١ - يفتح كل من البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني حسابا في سجلاته باسم البنك الآخر - بالجنيهات الاسترلينية - تقيد فيه قيمة السلع المصرية المصدرة الى الاردن والسلع الاردنية المصدرة الى جمهورية مصر العربية متضمنا قيمة السلع الخاصة بالمركزين التجاريين (سي . آند . اف) ،
- ٢ - من اجل تأمين المدفوعات عن طريق الحسابين المشار اليهما يتبادل البنكان المركزيان تسهيلات ائتمانية في حدود (٤٠٠.٠٠٠ ج ك) (اربعمائة الف جنيه استرليني) .
- ٣ - في حالة تجاوز حد التسهيلات المنوه عنه واذا استمر هذا التجاوز مدة اربعة شهور متتالية يسدد التجاوز القائم في نهاية الفترة المذكورة بعملة حرة قابلة للتحويل وذلك بناء على طلب الطرف الدائن .
- ٤ - في حالة تعديل المحتوى الذهبي للجنيه الاسترليني وهو حاليا (٢/١٣٢٨١) جرام من الذهب الخالص لكل جنيه استرليني يعادل رصيد الحساب وحد التسهيلات بنفس النسبة في تاريخ التغيير .
- ٥ - تنقل ارصدة حسابات تنفيذ بروتوكول ٧١/٧٠ (رقم ٢) المنوه عنها بالكتاب المتبادل في ١٩٧٠/٨/٢٩ الى الحسابين المشار اليهما بالبند (١) اعلاه .
- ٦ - في حالة انتهاء العمل بالبروتوكول يسدد الرصيد القائم في الحسابين المذكورين في البند (١) اعلاه عن طريق تصدير بضائع لحساب الطرف الدائن وذلك خلال ستة شهور ، ويسدد الرصيد المتبقي بعد ذلك بعملة حرة قابلة للتحويل .
- ٧ - يقوم البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني بوضع الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ محتويات هذا الكتاب
- ٨ - يحل هذا الكتاب محل الكتاب المتبادل بتاريخ ٧٠/٨/٢٩ ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

ارجو التفضل بابلاغي تأييدكم لما تقدم .

واقبلوا الاحترام

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور هاشم الدباس
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
رئيس الوفد

عمان في ١٩٧٤/١٠/٣١

السيد الدكتور هاشم الدباس رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية .

تحية طيبة وبعد .

يسرني ان انهي الى سيادتكم انني قد تسلمت كتابكم المؤرخ في ١٩٧٤/١٠/٣١ ونصه كالآتي : -
بالإشارة الى المباحثات الاقتصادية التي جرت بين البلدين والتي انتهت اليوم الى ابرام البروتوكول رقم (٣) التجاري ، ورغبة في تسهيل اداء المدفوعات الخاصة بالسلع المصدرة من كل بلد الى البلد الآخر فقد تم الاتفاق على ما يلي :

- ١ - يفتح كل من البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني حسابا في سجلاته باسم البنك الآخر - بالجنيهات الاسترلينية - تقيد فيه قيمة السلع المصرية المصدرة الى الاردن والسلع الاردنية المصدرة الى جمهورية مصر العربية متضمنا قيمة السلع الخاصة بالمركزين التجاريين (سي . آند . اف) .
- ٢ - من اجل تأمين استمرار المدفوعات عن طريق الحسابين المشار اليهما يتبادل البنكان المركزيان تسهيلات ائتمانية في حدود (٤٠٠.٠٠٠ ج . ك) (اربعمائة الف جنيه استرليني) .
- ٣ - في حالة تجاوز حد التسهيلات المنوه عنه واذا استمر هذا التجاوز مدة اربعة شهور متتالية يسدد التجاوز القائم في نهاية الفترة المذكورة بعملة حرة قابلة للتحويل وذلك بناء على طلب الطرف الدائن .
- ٤ - في حالة تعديل المحتوى الذهبي للجنيه الاسترليني وهو حاليا (٢/١٣٢٨١) جرام من الذهب الخالص لكل جنيه استرليني (يعدل رصيد الحساب وحدة التسهيلات بنفس النسبة في تاريخ التغيير .
- ٥ - تنقل ارصدة حسابات تنفيذ بروتوكول ٧١/٧٠ (رقم ٢) المنوه عنها بالكتاب المتبادل في ١٩٧٠/٨/٢٩ الى الحسابين المشار اليهما بالبند (١) اعلاه .
- ٦ - في حالة انتهاء العمل في البروتوكول يسدد الرصيد القائم في الحسابين المذكورين في البند (١) اعلاه عن طريق تصدير بضائع لحساب الطرف الدائن وذلك خلال ستة شهور ، ويسدد الرصيد المتبقي بعد ذلك بعملة حرة قابلة للتحويل .
- ٧ - يقوم البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني بوضع الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ محتويات هذا الكتاب
- ٨ - يحل هذا الكتاب محل الكتاب المتبادل بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٩ ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

ارجو التفضل بابلاغي تأييدكم لما تقدم .
اتشرف ابلاغكم تأييدي لما جاء بكتابكم هذا .

واقبلوا الاحترام .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

محمود عبد الحميد شلبي
وكيل وزارة التجارة لشئون التمثيل التجاري
رئيس الوفد

عمان في ١٩٧٤/١٠/٣١

قرار رقم (١٨) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ/١٤/٩/١٩٧٤ رقم ص/١١/٢/١١٤٨٣ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون صندوق قروض البلديات رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كانت المادة (١١) منه تحيز وضع نظام يحول مجلس ادارة الصندوق منح قروض لموظفي الجهاز لغايات اسكانهم ام لا؟ وبعد الاطلاع على كتاب المدير العام لصندوق قروض البلديات والقرى الموجه لرئيس ديوان المحاسبة بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٤ وكتابه الثاني المؤرخ/١٦/٤/١٩٧٤ ومذكرة المستشار القانوني لديوان المحاسبة المؤرخة/٧/٧/١٩٧٤ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة الثانية من القانون المطلوب تفسيره عرفت الصندوق المنصوص عليه في هذا القانون بأنه صندوق قروض البلديات .

كما عرفت القروض بأنها جميع القروض التي يقرها المجلس بقصد تطوير المدن والقرى .

٢ - ان المادة الخامسة منه تنص على ان قروض الصندوق تمنح للبلديات لمساعدتها في تنفيذ المشاريع الهادفة لاغراض التنمية .

٣ - ان المواد ٩ الى ١٩ حددت الصلاحيات التي يجوز لمجلس ادارة الصندوق ان يمارسها وليس من بينها صلاحية منح قروض من الصندوق لغير البلديات .

ومن هذه النصوص يستفاد ان الشارع لا يحيز بمقتضى هذا القانون منح قروض من اموال الصندوق للبلديات ولهذا فلا يحق وضع نظام بالاستناد لنفس القانون يعطي مجلس ادارة الصندوق صلاحية منح قروض لأية جهة اخرى الا اذا عدل القانون وادخل عليه نص يحيز ذلك .

اما كون المادة (١١) تحولت مجلس ادارة الصندوق ان يضع بموافقة مجلس الوزراء نظاما لموظفي الجهاز يسار ما يتعلق بهم من الشؤون ، فان ذلك لا يحيز ان يتضمن النظام نصا يعطي المجلس صلاحية منح قروض للموظفين لغايات الاسكان ذلك لان القانون قد افرد نصا خاصا بهذه القروض وحدد الجهة التي يمكن منح القروض اليها وهي البلديات كما اسلفنا فلا يجوز ايراد نص بنظام فيه خروج على احكام القانون .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فان المادة (١١) المشار اليها عينت الصندوق الذي يجوز احداثه بنظام لموظفي الجهاز وهو صندوق الادخار فلا يحق بالاستناد لهذه المادة احداث صندوق آخر لغايات منح قروض لهم دون ان يسبق ذلك تعديل القانون بضورة تحيز هذا الاحداث .

وكذلك فان ما ورد في المادة (٢٢) من نفس القانون من جواز اصدار انظمة انما ينحصر حكمه بالانظمة التي تكون ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون . وليس من احكام القانون منح قروض لموظفي الجهاز حتى يمكن القول بجواز وضع نظام تنفيذي لهذا الغرض .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ٢٨/١٠/١٩٧٤ .

عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة
للسجون والبلديات	ارئاسة النيابة العامة	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة
مدير عام صندوق قروض البلديات			التمييز
(مخالف)			
عادل الناجسي	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريفي
			موسى الساكت

اني اسجل مخالفتي لهذا القرار للاسباب التالية :

١ - اعتقد بأن اي قانون ، يكون مجوده المتعددة وحدة واحدة وانه لا يجوز على هذا الاساس تجزئة هذه المواد بحيث ينظر اليها وكأنها مادة مستقلة بنفسها .

٢ - لقد تعرضت المادة الخامسة من قانون صندوق قروض البلديات والقرى الى السياسة العامة والغاية من انشاء الصندوق . كما تعرضت المادة الحادية عشر منه الى العلاقات العامة التي تنشأ او قد تنشأ بين الصندوق وموظفيه فجاء ذكر بعض هذه العلاقات « الاجازات والمكافآت » ثم عاد المشرع فاجمل هذه العلاقات بشكل مطلق في قوله « وسائر ما يتعلق بهم من شؤون » والقاعدة الفقهية ان المطلق يجري على اطلاقه ، الا اذا ورد نص بتقييده وهذا ما لم يرد في هذا القانون .

٣ - من هذا المنطلق ، وبناء على بلاغ دولة رئيس الوزراء رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ المتضمن قيام المؤسسات الحكومية بتخصيص قروض اسكان لموظفيها ، قام الصندوق باعداد نظام اسكانه على اعتبار ان هذا الامر هو علاقة جديدة نشأت بين الموظف والصندوق . تماما كعلاقة صرف راتبه او تأمين مواصلاته او علاواته او اية امور اخرى .

٤ - لما تقدم ارى ان اصدار نظام الاسكان اعتمادا على قانون الصندوق جاء صحيحا وانه لم يتعدى صراحة الحدود المبينة فيه . كما ان الجهات المعنية قد ايدت اصداره بالشكل الذي ورد فيه واكتسب بذلك الصفة الشرعية .

مدير عام صندوق قروض البلديات والقرى

عادل الناجسي

قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٨/٩/١٩٧٤ رقم ١٧/١١/٥٩/١١٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كان ديوان المحاسبة يملك الصلاحية ليسر رقابته المسبقة في المعاملات المتعلقة بالنفقات ام ان صلاحيته في هذا المجال تنحصر بالمراقبة اللاحقة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المرجح لرئيس الوزراء بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٤ وكتابه الثاني المؤرخ ٢١/٨/١٩٧٤ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٦/٨/١٩٧٤ وتديق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان المادة الثالثة من القانون المطلوب تفسيره تنص على ما يلي (يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وارادات الحكومة ونفقاتها وحساب الامانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في المواد التالية :

٢ - ان المادة الثامنة منه تنص على ما يلي (يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالواردات مسؤولا عن :

أ - التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة للتثبت من ان تقديرها وتحقيقتها قد تم وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها .

ب - التدقيق في معاملات بيع الاراضي والعقارات الاميرية وتقويضها وتأجيرها .

ج - التدقيق في تحصيلات الواردات على اختلاف انواعها للتثبت من ان التحصيل قد جرى في اوقاته المبينة وفقا للقوانين والانظمة المتعلقة بها ومن ان قانون جباية الاموال الاميرية قد جرى تطبيقه . . الخ .

د - التدقيق في معاملات شطب الواردات والاعفاء منها للتثبت من عدم اجراء شطب او اعفاء في غير الحالات والاصول المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها) .

٣ - ان المادة التاسعة منه تنص على ما يلي (يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات مسؤولا عن :

أ - التدقيق في النفقات للتثبت من صرفها للاغراض التي خصصت لها ومن ان الصرف قد تم وفقا للقوانين والانظمة :

ب- التدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييدا للصرف للثبوت من صحتها ومن مطابقة قيامها لما هو مثبت بالقيود.

ج- د الخ.

٤- ان المادة (١٢) تنص على ما يلي (لرئيس ديوان المحاسبة او اي موظف مفوض من قبله ان يدقق في اي مستند او سجل او اوراق اخرى مما لم يرد ذكره في المواد السابقة اذا هو رأى لزوما لذلك وان يطلع على المعاملات الحسابية والمالية في جميع الدوائر في اي دور من ادوارها سواء في ذلك ما يتعلق منها بالواردات او النفقات وله حق الاتصال المباشر بالموظفين الموكول اليهم امر هذه الحسابات ومراستهم .

٥- ان المادة (١٦) تنص على ما يلي (على جميع الموظفين الذين يوجه الديوان اليهم استيضاحا او ملاحظة ان يجيبوا عنها دون ابطاء) .

٦- ان المادة (٢٢) تنص على انه (اذا وقع خلاف في الرأي بين الديوان واحدى الوزارات او الدوائر يعرض موضوع الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه) .

٧- ان المادة (٢٤) تنص على انه (يحق لرئيس ديوان المحاسبة بموافقة رئيس الوزراء ان يقرر التدقيق في النفقات قبل الصرف) .

ومن استقراء هذه النصوص يتضح ان واضع القانون فيما يتعلق بالنفقات قرر لديوان المحاسبة نوعين من المراقبة : النوع الاول : المراقبة المنصوص عليها في المادة (٢٤) التي انطقت برئيس ديوان المحاسبة بموافقة رئيس الوزراء ان يقرر التدقيق في النفقات قبل الصرف .

النوع الثاني : المراقبة الشاملة المنصوص عليها في المادة (١٢) .

اما المراقبة من النوع الاول فان من مقتضاها ان اوراق الصرف من النفقات يجب اولا ان يجيزها الجهة المختصة في الوزارة او المصلحة ذات الشأن ثم بعد ذلك يجيزها موظف ديوان المحاسبة قبل انفاذها وهي لهذا لا تخرج عن كونها مشاركة فعلية من الديوان للادارة في سلطة اجازة معاملة الصرف اجازة سابقة .

اما المراقبة من النوع الثاني فهي شاملة لكافة انواع المعاملات الحسابية والمالية سواء كانت متعاقبة بالنفقات او الواردات وسواء اكانت في مرحلة التنظيم او انها انجزت كما هو ظاهر من عبارة (وان يطلع على جميع المعاملات الحسابية والمالية في جميع الدوائر في اي دور من ادوارها) الواردة في المادة (١٢) المشار اليها وهي لذلك تشمل المراقبة السابقة والمراقبة اللاحقة معا ومن مقتضى هذا النوع من المراقبة ان جهاز الادارة يبقى في ظلها محتفظا في استقلاله في اصدار قراراته وانجاز معاملاته دونما حاجة لاجازة الديوان وكل ما يمكن للديوان ان يفعله هو التنبيه الى اية مخالفة حتى اذا صادف هذا التنبيه قبولا صححت المعاملة والا كان الامر خلافا يعرض على مجلس الوزراء للفصل فيه عملا بالمادة (٢٢) من نفس القانون .

وعليه نقرر ان ديوان المحاسبة يملك الصلاحية لمراقبة المعاملات المتعلقة بالنفقات في اي دور من ادوارها سواء اكانت قد تمت او لم تتم وذلك على الوجه المتقدم ذكره .

١٩٧٤/١٠/٢٨

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان المحاسبة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بشير الشريقي
وكيل ديوان المحاسبة	لرئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	موسى الساكت
مؤيد عبد القادر	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت

قرار رقم ١٩٧٤/٢٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٤/٨/٢٨ رقم ١٠٧٤٢/٥/٣/٢١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ والاحكام المتعلقة بالاقواف والاموال غير المنقولة وبيان ما اذا كان من الجائز تحويل الحصة الشائعة في ارض اميرية الى ملك بقصد وقفها على جهة خيرية وفقا صحيحا ام لا بد من فرز تلك الحصة قبل تحويلها الى ملك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المؤرخ في ٩٧٤/٥/٢٩ وكتابه الثاني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٨/٥ وكتاب وزير المالية - الاراضي المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢١ وتدقيق النصوص القانونية تبين : -

١- ان المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ تنص على مايلي « يجوز لصاحب اية ارض اميرية يرغب في تحويلها من ميري الى ملك بقصد وقفها على جهة خيرية ان يطلب الى مجلس الوزراء اصدار قرار بتملكه هذه الارض تملكيا صحيحا فاذا توفرت لدى المجلس المشار اليه المصوغات الشرعية يجوز له ان يقرر التحويل ويأمر بنشر قراره هذا في الجريدة الرسمية ... الخ » .

٢- ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاراضي الباحثة هن الاوقاف التي هي من قبيل التخصيصات تعرف هذه الاوقاف بأنها « الاراضي المفروزة من الاراضي الاميرية التي اوقفها السلاطين النظام بالذات او اوقفها آخرون بالاذن السلطاني » .

وحيث يفهم من عبارة « يجوز لصاحب اية ارض اميرية » عبارة « اصدار قرار بتملكه هذه الارض تملكيا صحيحا » الواردة في المادة الثانية من قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ - انه صاحب الارض الذي يملك الارض على وجه الاستقلال وليس من يملك حصة شائعة فيها لأن صاحب الحصة الشائعة في اية ارض لا يوصف بأنه مالك لهذه الارض . والقوانين المرعية قد فرقت عند التصرف بالاموال غير المنقولة بين من يملك الارض على وجه الاستقلال ومن يملك حصة شائعة فيها ، وانه لو اراد المشرع جواز تحويل الحصة الشائعة في ارض اميرية الى ملك بقصد وقفها لاضاف بعد عبارة « يجوز لصاحب اية ارض اميرية » العبارة التالية : « او اية حصة فيها » ولكنه لم يفعل ذلك بقصد منع اي تشاكل عند التنفيذ ولكي لا تتعارض هذه المادة الثانية المشار اليها مع الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاراضي الباحثة عن الاوقاف التي هي من قبيل التخصيصات التي توجب ان تكون الارض مفروزة من الارض الاميرية لكي يجوز وقف منافعها على جهة خيرية لا ان تكون مشاعة .

لهذا نقرر بالاكثري ان المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ لا تجيز تحويل الحصة الشائعة في الارض الى ملك بقصد وقفها على جهة خيرية الا بعد فرزها لتصبح قطعة مستقلة مملوكة لصاحبها .

صدر ١٩٧٤/١١/٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بشير الشريقي
الاوقاف والشؤون	لرئاسة الوزراء	لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	موسى الساكت
والمقدسات الامامية	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت

محكمة من الأصول

قرار المخالفة المعطى في قرار التفسير رقم ١٩٧٤/٢٠

اننا لا نتفق مع الاكثريّة المحترمة فيما ذهبت اليه من أن تحويل الحصة الشائعة الى ملك بقصد وقفها غير جائز ذلك لأنه من الرجوع للأحكام الشرعية المتعلقة بالاقواق الواردة في قانون العدل والانصاف يتضح بجلاء أن وقف الحصة الشائعة في العقارات المملوكة امر جائز كما هو مقرر في المواد ٢١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٣ :

وحيث لم يرد نص في اي قانون يمنع وقف الحصة الشائعة في الأرض الاميرية بعد تحويلها الى ملك فلا بد في هذه الحالة من اعمال القياس للتوصل الى حكم بهذا الخصوص .

وحيث أن العلة التي دعت الشارع لتقرير جواز وقف الحصة الشائعة في العقارات المملوكة لا تختلف عن العلة التي تستدعي جواز وقف الحصة الشائعة في الاراضي الاميرية بعد تحويلها الى ملك لأن العين المراد وقفها في الحالتين هي من نوع واحد وهي الملك .

وحيث ان قواعد القياس تقضي بوجوب اتحاد الحكم عند اتحاد العلة .

وبما أن تحويل الحصة الشائعة في الأرض الاميرية بمقتضى القانون المطلوب تفسيره هو لغاية وقفها .

فإن هذا التحويل الذي هو اجراء تمهيدي لوقف الحصة الشائعة يعتبر جائزاً قياساً على الاحكام المتعلقة بوقف الحصة الشائعة في الاملاك .

اما القول بأن عبارة (يجوز لصاحبه ارض) وعبارة (اصدار قرار بتملكه هذه الارض تملكاً صحيحاً) الواردتين في المادة الثانية المطلوب تفسيرها تدلان على أن المقصود كامل الارض وليس الحصة الشائعة فيها - فقول لا نرى في النص ما يدعمه اذ ان الشريك في ارض اميرية لا يخرج عن كونه صاحب ارض بالمعنى القانوني . ولهذا فهو يدخل في مفهوم عبارة (يجوز لصاحب ارض اميرية) المشار اليها آنفاً وبالتالي يجوز تحويل حصته الشائعة الى ملك بقصد وقفها ولو قبل فرزها .

هذا ما نراه في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

رئيس الديوان الخاص
بمفسر القوانين
الرئيس الاول لحكمة التمييز
موسى الساكت

عضو
مندوب وزارة الاوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلامية
انعام خلفساوي

التعريف الجمر كية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١ الموافقة على التنسيب الذي وضعه كل من معالي وزير المالية / الجمارك ومعالي وزير الاقتصاد الوطني ، بتعديل التعريف الجمر كية بشكله التالي :

تنسيب

١ - بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تقرر اجراء التعديل التالي على التعريف الجمر كية :-

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم اللاحق
١٩/٨٤	آلات واجهزة لتنظيف وتجفيف القناني والقوارير والادوية الاخر ، آلات واجهزة للتعبة والسد ولصق الرقاع على القناني والقوارير والعلب والاكياس والادوية الاخر ، آلات واجهزة تعبئة ورزم البضائع اجهزة لصنع المشروبات الروحية الغازية ، اجهزة لفصل الاواني المنزلية :	القيمة	١٨ %	١٨ %
	ب - غيرها	القيمة	مئة	١٨ %

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير المالية / الجمارك
ذوقان الهنداوي

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧ الموافقة على التنسيب الذي وضعه كل من معالي وزير المالية / الجمارك ومعالي وزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :-

تنسيب -

بالاستناد الى احكام المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ننسب اضافة البضائع التالية الى المادة (٨٤) من قانون الجمارك :-

و - البيوت الزجاجية والهلاستيكية المكونة من معدن وبلاستيك او من معدن وزجاج للزراعة البستانية .
ز - الصفائح والرقائق والانابيب والخزانات من المطاط الصناعي ، لنقل وتجميع المياه وتخزين الانتاج الزراعي .

وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير المالية / الجمارك
ذوقان الهنداوي

كل من الاموال